مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٢/١٦

الرأى الجميع

الديمقراطية فى مصر لم تعد محدودة

منذ اندلاع ثورة مايو التصحيحية فى ١٩٧١ ووصولا الى اعلان قيام الاحزاب الثلاثة الاولى : حزب مصر الاشتراكى، وحزب الاحرار الاشتراكيين وحزب التجمع الوطنى وتقارير المراقبين والمحللين السياسيين فى العالم كلها تشير الى ان الرئيس السادات قد أتاح فى مصر قدرا محدودا من الديمقراطية . وجاءت الموافقة على قيام حزب الوفد الجديد كمؤشر على ان الديمقراطية فى مصر لم تعد محدودة كما جاءت من قبلها الموافقة على انشاء الصحف الحزبية كمؤشر آخر على ذلك. فالحزب الجديد يطالب فى برنامجه بتعديل طريقة اختيار رئيس الجمهورية ليكون بالاقتراع العام المباشر بواسطة الشعب فى انتخابات حرة يتنافس فيها اكثر من مرشح وهذا المطلب هو اقصى حد يمكن ان تصل اليه الديمقراطية على مستوى العالم كله .

وتعديل الدستور ايا كانت حدود هذا التعديل لا يكون على حساب استقرار الدستور القائم ، فلابد أن يكون التغيير بوسائل قانونية بناءة فالدستور هو لتنظيم للسلطة وتنظيم للحرية فى آن واحد

على ان هذه الديمقراطية غير المحددة قد يساء فهمها فى بعض الاحيان والظروف فتحول الى ديمقراطية بنظرنا حيث تصبح العاطفة الحزبية هى الاساس الاوحد للحكم على الامور ، وتستثرى الخصومات الحزبية والمشاغبات غير المقبولة فى سبيل الشهادة الحزبية الى غير ذلك مما تشتمل عليه دروس التاريخ ففى اثينا القديمة قرر الناس ان يسكتوا سقراط بجرعة من السم لان ذلك كان ايسر عليهم من معالجة الشرور التى كان ينبه اليها . فالفيصل هنا الذى هو الصفة الاخلاقية التى يتحلى بها القائمون على السلطان وليس نوع الدستور القائم .

وإلى اعضاء كل الاحزاب اقول ان الفسحة الوحيدة المطلوبة والمسموح بها هى فسحة الحق فانتم لم تقوموا من اجل خدمة انفسكم بل لخدمة بلدكم

محمد ضياء الدين محمود مسعود

مترجم بالسعودية